مدير الثروة السمكية بالحديدة لـ(14 أكتوبر):

توزيع 183 قارباً على الصيادين بقيمة 118 مليوناً

إنتاجنا من الأسماك والأحياء البحرية بلغ 24 الف طن

يعتبر القطاع السمكي من أبرز القطاعات الرئيسية بالجمهورية وأحد عناصر الأمن الغذائي وشواطئ البحر الأحمر متعددة في أنواعها وفي بيئة معيشتها من أسماك سطحية وقاعية... محافظة الحديدة تمتلك شريطاً ساحلياً طوله 329كم من اللحية شمالاً حتى الخوخة جنوباً وذات ثروة سمكية هائلة وبجودة عالية و20 مركزاً سمكياً 5 رئيسية و15 مركزاً سمكياً ثانوياً و22 جمعية سمكية تعاونية ...

مدير الثروة السمكية بمحافظة الحديدة الأخ /عبد الله عبده بورجي - حدثنا عن الأنشطة العملية وجملة النجاحات في قطاع الأسماك وطبيعة المشاريع الجديدة والمستقبلية وغيرها من النقاط الأخرى التي نوضحها في هذا اللقاء فإلى حصيلة ذلك:

لقاء/محمد علي الجنيد

إنجازات ..

 ما هي المشاريع التي تسعون لإنجازها؟!

الثروة السمكية من أهم القطاعات التنموية وسعت إلى تنفيذ عدة مشاريع إستراتيجية منها مشروع الأسماك الخامس بتكلفة إجمالية 32 مليون دولار وتحظى محافظة الحديدة من مشروع الأسماك الخامس بمشاريع بقيمة 8 ملايين دولار وثمانية آلاف دولار وهي عبارة عن ألسنة بحرية ومحطات وقود وساحات حراج ، ومصانع للثلج ومبانٍ إدارية متكاملة ومجهزة لكافة التجهيزات، والوزارة تدعو وتشجع عملية الاستزراع السمكي والاستثمار في هذا المجال.

لأن مردود هذا الاستثمار قوي جداً ويسهم كثيراً في تنمية الاقتصاد الوطني وتوفير العمالة والحد من البطالة والتخفيف من الفقر ،وهذه من أهم السياسات التي تسير عليها الوزارة وتنتجها الحكومة بشكل عام .

كما تسعى الوزارة لفتح مجال الاستثمارات في كافة المجالات وإيجاد منشآت سمكية على أرض الواقع تسهم في العملية التنموية.

ونحن على وشك استكمال تنفيذ مشروع مختبر مراقبة الجودة للمنتجات السمكية بتكلفة 40 مليوناً و804 آلاف و473 ريالاً ووصلت نسبة الإنجاز فيه نحو 65٪ وبخصوص الأجهزة والمعدات بلغت قيمتها 300 ألف دولار.

استكمال وسعي !!

 ماذا عن الرقابة البحرية؟!

نعمل على توسعة منظومة الرقابة والتفتيش البحري وذلك بإيجاد طرق حديثة لهذه المنظومة ، من أجل عملية الضبط للقوارب المخالفة التي تقوم بالاصطياد بدون أي تراخيص ، في هذه الفترة الحالية في وزارة الثروة السمكية لا توجد أي تصاريح أو تراخيص لأي قوارب أجنبية داخل مياه البحر الأحمر نهائياً.

 ما هي المشاريع التي تجتاحونها مستقبلاً؟!

بالطبع القطاع السمكي في البحر الأحمر بحاجة لاستكمال البنية التحتية الأساسية وتوفير المشاريع اللازمة للبنية التحتية واستكمال بناء وتشييد المراسي النموذجية التي يمكن من خلالها أن تقوم الدولة بالإشراف على كافة القضايا المتعلقة بالاصطياد كقضايا الرقابة وقضايا الجودة وغيرها .

الرقابة على الجودة والتي تبدأ منذ انطلاق القارب للاصطياد وحتى التصدير ، ولدينا منظومة رقابية فعالة تضمن الحفاظ على ثروتنا السمكية واستغلالها الاستغلال الأمثل ... ناهيك عن احتياجنا إلى العديد من المشاريع الخدمية في تجمعات الصيادين أكثر شرائح المجتمع فقراً ولكن الخدمات غائبة عن تجمعاتهم السكانية .

قرصنة أجنبية

 كيف تمت معالجة قضايا سفن الصيد التجاري التي تتجاوز المياه الإقليمية اليمنية ؟!

بصراحة لا يوجد أي قارب أجنبي يعمل في منطقة البحر الأحمر، وهذا بفعل توجهات الدولة ممثلة بوزارة الثروة السمكية ترجمة لتوجيهات القيادة السياسية الحريصة على حماية هذه الثروة واستغلالها الاستغلال الأمثل .

فالإجراءات التي اتخذتها الوزارة لمنع الاصطياد الجائر ومواسم الإغلاق ساعدت على ارتفاع حجم الصادرات.

 ما هي الإجراءات المتخذة على الصيادين أثناء مخالفاتهم لقانون منع الاصطياد أثناء إغلاق المواسم ؟!

الإجراءات بخصوص الاصطياد أثناء إغلاق المواسم ، إجراءات صارمة ففي القانون رقم (2) لعام 2006م بشأن تنظيم صيد الأسماك والأحياء البحرية أحكام ومواد تقضي بمصادرة القارب والكميات الموجودة فيه ، ولكن نأمل من الصيادين الحفاظ على الثروة.

إيراداتنا تجاوزت 125 مليوناً .. ومياه البحر الأحمر لا يوجد فيها تصاريح صيد لسفن أجنبية

لأنها مصدر رزقهم الدائم - وعليهم أن يفهموا ذلك جيداً ، ونحن دائماً نحاول تطبيق روح القانون وليس القانون نفسه .

إنجاز تعاوني رائع؟

 ما هو الإنجاز التعاوني السمكي الذي تعتزون به ولماذا ؟!

بصراحة برزت في محافظة الحديدة جمعيات تعاونية سمكية تسعى لخدمة الآخرين والإسهام في عملية التنمية الاقتصادية . ويأتي هذا العمل ترجمة لتوجيهات فخامة الأخ/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وتنفيذاً للبرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية . حيث سعينا للوقوف إلى جانب جمعيتي الخوخة والجشة التعاونيتين السمكيتين اللتين تعدان من الجمعيات الرائدة بالبحر الأحمر في عملية التنمية الاقتصادية ومن أجل الرقي والارتقاء والاكتفاء الذاتي والسعي للحد من البطالة والتخفيف من الفقر . ونحن بوزارة الثروة السمكية نسعى جاهدين لدعم هاتين الجمعيتين وغيرها من الجمعيات النشطة ونريد أن تكون هذه الجمعيات السمكية تحت أشراف ورعاية وزارة الثروة السمكية ورائع أن القانون رقم (2) لعام 2006م ولائحته التنفيذية يدعوان لإنشاء ساحات حراج.

ونحن مسؤولون عن الإشراف والرقابة وفي عملية التحصيل والإحصاء والجودة ، ونحن مسؤولون عن هاتين الجمعيتين "الخوخة والجشة" وغيرها ونسعى جاهدين لتوفير الدعم اللازم لها والحفاظ على الإيرادات من الضياع ونعطيهم كافة الحقوق على أكمل صورة بما نص عليه القانون ، وجمعياتنا السمكية تفتقد للخبرة الإدارية وروح التعاون وخبراتها بسيطة .

إيرادات وخدمات

 ماذا عن إيرادات مكتب الثروة السمكية لعام 2007م

بلغ إنتاج المحافظة من الأسماك والأحياء البحرية 24 ألف طن وكمية الأسماك والأحياء البحرية المصدرة خلال عام 2007م تجاوزت 66613 طناً و34 كيلوجراماً ، وبلغت القيمة الإجمالية للصادرات السمكية 19 مليوناً و140 ألفاً و548 دولاراً كما أن الأسماك جاءت بالمرتبة الأولى في الصادرات حيث بلغت الكمية المصدرة نحو 4267 طناً و265 كيلوجراماً بقيمة 5 ملايين و141و753 دولاراً وجاءت صادرات الاخطبوط بالمرتبة الأخيرة وبلغت الكمية المصدرة عشرة أطنان وثلاثة عشر كيلوجراماً بقيمة 65 ألفاً و780 دولاراً.

 ماذا عن الجمعيات ومراكز الإنزال السمكي ؟!

نحن ندعم الجمعيات التعاونية الفاعلة التي جاءت من البيئة البحرية (شريحة الصيادين) وهي مرتبطة بهم قبل كل شيء وأساسها من الصيادين ويوجد 22 جمعية تعاونية سمكية فعاله ذات نشاط ملموس وهناك جمعيات متنفذة تضر بالمصلحة العامة والاقتصاد الوطني ويجب الحد منها واتخاذ الإجراءات القانونية ضدها.

ومحافظة الحديدة تمتلك شريطاً ساحلياً بطول 329كم يجود بثروة سمكية هائلة ولدينا 20 مركزاً سمكياً منها 5 مراكز رئيسية في الحديدة - الصليف- الخوخة- الخوبة -اللحية و15 مركزاً ثانوياً غير مؤهلة والوزارة بصدد إعادة تأهيل هذه المراكز السمكية وعدد القوارب التقليدية 6237 قارباً تقليدياً وعدد الصيادين نحو 32118 صياداً.

طموحات

 ما هي طموحاتكم المستقبلية؟!

إن شاء الله نسعى لخدمة شريحة الصيادين والوزارة لها طموحات واسعة وعديدة ومن خلال برنامج الوزارة نسعى لإعداد تأهيل الجمعيات التعاونية في كافة المجالات وإعداد الخطط والبرامج ورسم السياسات والخطط اللازمة لرفع مستوى أدائها وتقديم الدعم اللازم لها- ونحن نسعى جاهدين إلى الإسهام في الحفاظ على البيئة والثروة البحرية وزيادة الإنتاج السمكي والإسهام في عملية دعم وتشجيع الصيد التقليدي في بلادنا؟

نصف المجتمع .. وتاريخها السياسي في اليمن

نعمت عيسى

في الشعر وصفوها بأنها (مدرسة) عندما قالوا (الأم مدرسة إذا أعددتها أعددت شعبا طيب الأعراق) هذا الوصف كونها أم .. فإذا كانت أم وزوجة وابنة ومعلمة وعاملة .. وكل هذا فإنها فعلاً (نصف المجتمع) إن لم تكن هي المجتمع بأسره!!

نعم إنها (المرأة) التي سطرت التاريخ بحضورها السياسي ، فيدرك المتابع للتاريخ اليمني أن المرأة اليمنية قد احتلت مواقع هامة في قمة الهرم السياسي (الملكة بلقيس ملكة سبأ والسيدة أروى بنت أحمد الصليحي ملكة الدولة الصليحية) ، وما كانت المرأة اليمنية لتصل إلى هذه المكانة في الحقب التاريخية المختلفة – قبل الإسلام وبعده – لولا وجود تراث حضاري ووعي تاريخي لايميز كثيراً بين المرأة والرجل.

ففي التاريخ الحديث والمعاصر عملت المرأة وبشكل دؤوب لانتزاع جزء من حقوقها خاصة ما يتعلق منها بجانب المشاركة ، فأنشئ اتحاد نساء اليمن والذي مثل اللبنة الأولى للمطالبة بالحقوق السياسية للمرأة ، ولم يكتف بهذا الدور بل خاض هذا الاتحاد معارك عديدة لإقناع الرأي العام بفكرة وجود هذا الاتحاد وإقناع النساء اليمنيات بالانضمام إليه ، هذا بحسب معرفتنا بتاريخ الاتحاد.

فالدستور اليمني والقوانين المستمدة من روح الشريعة الإسلامية قد كفلوا في العقود الأخيرة من القرن العشرين الكثير من الحقوق ، وخصوصاً في الجوانب السياسية والعمل والتعليم .. وخلافه ، مما مكن المرأة من المشاركة الفاعلة والإسهام في الحياة الاجتماعية بأبعادها المختلفة .

ففي عمر (الوحدة) أتيحت للمرأة مساحة في المشاركة ، فهذه من أهم المتغيرات التي شهدها المجتمع اليمني خصوصاً في الجانب السياسي والقانوني الذي كفل التعددية السياسية ودعا إلى المشاركة الشعبية والعمل السياسي لكل فئات المجتمع.

وختاماً لما سلف ذكره وبحسب ما توصلت إليه المرأة اليمنية في وقتنا الراهن يمكننا القول بأنها استطاعت الحصول على جزء من حقوقها بعد جدل طويل بين فريقين أحدهما مؤيد والآخر معارض ، كون أصحاب الطرف المؤيد يرون أن النساء جزء من الشعب وأن حرمانهن من حقوقهن السياسية يتنافى تماماً مع مبدأ الديمقراطية ، بينما يرى الفريق المعارض أن إعطاء المرأة حقوقها السياسية يتنافى مع التقاليد والعادات اليمنية ، ومن هذا وذاك من المؤكد أن الجدل سيحسم في نهاية المطاف لصالح المرأة من دون شك كونها هي (نصف المجتمع).

ماضي وحاضر الري السيلي في دلتا أبين

تمتلك دلتا ابين مساحات واسعة صالحة للزراعة وخصبة تبلغ حوالي 39463 هكتاراً منها مساحات تروى بمياه السيول تقدر بحوالي 34954 هكتاراً تأتيها المياه عبر قنوات الري من وادي حسان ووادي بنا وتشرف على توزيع المياه إدارة الري في المحافظة.. ويتميز النظام الإنتاجي المروي بمياه السيول بالتباين السنوي في المساحات المروية بالسيول وذلك ناتج عن حجم المياه المتدفقة واستغلال الأراضي بالمحاصيل الزراعية المختلفة ومن اهم المحاصيل الزراعية التي تزرع في الدلتا بنظام الري بالسيول القطن، الذرة الرفيعة، الدخن، الفول السوداني البطيخ والسمسم.

وللاطلاع على هذا النظام وماضي وحاضر الري السيلي في دلتا أبين كان هذا الحديث مع الأخ د. خضر بلم عطبوش أخصائي ري وإدارة مياه مدير عام محطة الأبحاث الزراعية بالكود القائم بأعمال مدير عام مكتب الزراعة والبيئة في المحافظة:-

عبدا لله بن كده

شبكات وقنوات وإدارة للري في الدلتا

يقول د. عطبوش: منذ زمن صممت في دلتا أبين شبكة الري على أساس استيعاب المياه من السدود التحويلية والقمم الترابية حيث بلغ طول القنوات الرئيسية والفرعية وقنوات الري لتوزيع المياه حوالي 707 كيلومترات كما وجدت عدد من السدود والعقم لاستقبال المياه القادمة من وادي بنا وهي خمسة سدود: سد باتيس سد الهيجة، سد الديو، سد المخزن وسد الجرايب إلى جانب أربع عقم ترابية فيما احتوى وادي حسان سداً واحداً هو الشاقة العمياء إلى جانب خمس عقم ترابية وروؤس القنوات حسين، الخور وعيدروس، ولتنظيم عملية الري انشات إدارة مختصة بالري تقوم بتوزيع مياه السيول وفق نظم وأسس قانونية لا يمكن تجاوزها، وقد مرت إدارة الري بمراحل تحويلية من حيث التسميات والمهام والأنظمة التي تعمل فيها هذه الإدارة حيث كانت في الفترة من 1948-1972م تسمى قسم الري التابع للجنة ابين بعد ذلك وفي الفترة من 1972-1982م سميت بقسم الري التابع لهيئة تطوير دلتا ابين وفي الفترة من 1982م وحتى 1989م تحولت إلى وحدة شبكة الري الخارجي وتتبع مشروع الري التقليدي و اخيراً تم دمجها لتصبح إدارة للري.

مراحل مختلفة وأنظمة الري في الدلتا:

وأضاف د. عطبوش في حديثة انه ممكن أن يتم تقسيم تاريخ الري في الدلتا إلى ثلاث مراحل مرت بها إدارة الري، فالمرحلة الأولى كانت ما قبل الاستقلال حيث كانت مهامها توزيع مياه السيول على القنوات والأراضي الزراعية وفق قانون الزراعة والري للسلطتين الفضلية والسلطة اليافعية والذي يحتوي على 24 مادة موزعة على ستة فصول وكان أهم ما نص عليه القانون أن تتولى مسؤولية الري لجنة تتكون من نائبين من السلطة الفضلية والسلطة اليافعية للباشا مهندس في لجنة أبين الذي يعد الضابط التنفيذي ويقوم بتوزيع المياه بالتساوي بين أراضي المزارعين من كلتا السلطتين ولا يتم ري الأراضي التي لم يقم أصحابها بتهيئتها وتصفيتها من الحشائش كما لايستطيع أي مزارع التطاول بالاستيلاء على المياه أو فتح أو إغلاق البوابات التي توزع المياه ولا يمكن ري ارض مرة ثانية إلا بترخيص كتابي من لجنة الري ويلزم المزارعون الذي يملكون خمسين فداناً بصيانة القنوات الفرعية والاعبار المحاطة بأراضيهم والاسوام في جربهم وأعمال السقي من القنوات. إما المرحلة الثانية فهي مرحلة مابعد الاستقلال وقد تم العمل في الري وفق قانون تنظيم الري والزراعة الذي احتوى على 15 مادة ومن أهم مانص عليه القانون تشكيل مجلس للري يتولى مسؤولية وضع الخطوط العريضة لتسيير مياه السيول في الدلتا يجتمع مرتين في العام لوضع برنامج الري في الصيف والخريف ويتكون المجلس من مدير عام المديرية ومدير لجنة دلتا أبين ومهندس الري وضابط ري وضابط زراعي وممثلين عن الجمعيات التعاونية الإنتاجية ويتولى قسما الري والزراعة في لجنة أبين مسؤولية توزيع المياه ويلاحظ أن هذا التشكيل والمهام لا تختلف عما هو في المرحلة الأولى.

د. خضر عطبوش

إما المرحلة الثالثة التي مرت بها عملية إدارة الري المياه السيول في دلتا ابين فهي مرحلة مابعد الوحدة فيجري العمل وفق القرار الوزاري رقم 7 لعام 1996م بشأن اللائحة الداخلية لتنظيم ضوابط الري في دلتا ابين الذي يحتوي 26 مادة موزعة على خمسة فصول وينص على أن تتولى وحدة الري مسؤولية توزيع مياه السيول على القنوات والأراضي الزراعية، وما يميز هذا القرار عن سابقيه انه لا يحدد بشكل مباشر مسؤولية المنتفعين بالمياه من المزارعين.

أهم المحاصيل الزراعية واحتياجها من المياه

وفي هذا الجانب يقول د. عطبوش أخصائي ري وإدارة مياه: أن القطن هو أهم المحاصيل المزروعة في دلتا صنف طويل التيلة من نوع(لامبرت) ويسمى كود(4) والذي لاقى اهتماماً كبيراً، ومن خلال الأبحاث الزراعية والتجارب التي شهدتها محطة الأبحاث الزراعية بالكود تم تطوير هذا المحصول النقدي باستنباط صنف جديد عالي الإنتاجية سمي(كود ب 398) أطلق عليه (المعلم 2000) وهذا المحصول يحتاج في الري إلى 700-600م3/هكتار كما يأتي محصول الذرة الرفيعة والذي يتهم بزراعته العديد من المزارعين والذي يحتاج إلى 400-3500م3/ هكتار والفول السوداني (اللوز) ويحتاج إلى 600-4500م3/ هكتار ومن المحاصيل الزراعية الهامة التي تزرع في أراضي الدلتا وأصبح اليوم من المحاصيل النقدية واشتهرت به ابين وهو الموز الذي يعتمد في الأساس على مياه الآبار في الري ويحتاج الموز إلى كميات كبيرة من المياه تتراوح بين 2200-19700 م3/ هكتار ومن المحاصيل الزراعية التي تزرع في أراضي الدلتا ايضاً الذرة الشامية والطماطم والبصل والتبغ، أأما الممارسات التقليدية في الزراعة فهي السائدة في الدلتا باستثناء الحراثة الآلية للتربة واستخدام سماد(اليوريا) للوقاية من الآفات المرضية التي تصيب المزروعات والحشرات الضارة.

دلتا أبين

صعوبات ومقترحات لمواجهة تدفق المياه

ويشير د. عطبوش إلى ان الجهات المعنية بإدارة المياه المتدفقة من السوي تواجه العديد من الصعوبات منها طبيعية وأخرى فنية واجتماعية واقتصادية وتشريعية ومؤسسية فتدفق المياه في معظم السنوات بحجم زائد عن القدرة الاستيعابية لشبكات الري يؤثى عليها عموماً ويتسبب في عدم الاستفادة من المياه القادمة من الأودية لتذهب إلى البحر إلى جانب تدني كفاءة نقل وإضافة المياه في الحقل وانحسار دور الإرشاد الزراعي بسبب ضعف الإمكانيات كما ان عدم الترشيد في استخدام المياه والتعامل مع الأسمدة والمبيدات من قبل المزارعين الناتج عن تدني وعيهم لذلك يتسبب في العديد من المشكلات الزراعية. ومن المشكلات التي تواجه المزارعين هي صعوبة تسويق منتجاتهم الزراعية وارتفاع أسعار المداخلات الزراعية، إلى جانب ضعف الإشراف على توزيع المياه من قبل إدارة الري واستحواذ البعض على المياه بالقوة ومخالفة الأنظمة، وتجاه ذلك كله لابد من تعزيز العمل الإحصائي للموارد المائية في المؤسسات الزراعية في الدلتا وإعادة تنظيم وحدات الري ورفدها بالقدرات المادية والبشرية وتعزيز العلاقة بين المزارع والبحوث والإرشاد الزراعي في إدارة الموارد المائية واستخدامات مياه الري إلى جنب سرعة بناء السدود والحواجز المائية لحصاد مياه الأمطار والاستفادة منها في تغذية مخزون الأحواض الجوفية من المياه لأغراض الري والشرب وتعزيز دور البحوث الزراعية في إنتاج أصناف محصولية متحملة للجفاف وتحسين إدارة المحصول بما يحقق كفاءة عالية من استخدامات المياه.